

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لمجموعة إزدان القابضة

المنعقد بتاريخ 2024/4/21م

إنه في تمام الساعة (5:00PM) الخامسة مساءً يوم الأحد الموافق 2024/4/21 انعقد اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي لمجموعة إزدان القابضة، في فندق إزدان إلكترونياً عبر تطبيق ZOOM (زووم)، وتم الاجتماع بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة الى جميع المساهمين والجهات المعنية وفقاً للقانون. ترأس الاجتماع عضو مجلس الإدارة السيد/ عمرو شفيق مصطفى عمر عجورة، المنتدب من قبل أعضاء المجلس. هذا وقد قام بإثبات حضور السادة المساهمين وتدقيق الأصوات والتأكد من صحة الدعوة للاجتماع مراقب حسابات المجموعة السادة / مازرز Mazars.

كما حضر الاجتماع ممثلاً لإدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة السيد/ مبارك المري، وقد قامت شركة ألفا أوميغا بجمع الأصوات بواسطة أجهزتها الإلكترونية، وقد أشرف ممثلو مراقب الحسابات الخارجي على عملية جمع الأصوات بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة.

نصاب الحضور وقانونية اجتماع الجمعية العامة العادية:

دعا السيد/ عمرو شفيق مصطفى عمر عجورة - رئيس الجمعية مراقب الحسابات الخارجي إلى الإعلان عن النصاب القانوني للجمعية العامة العادية، حيث أعلن السيد/ طارق سليمان - ممثل مراقب الحسابات / مازرز Mazars عن اكتمال النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العامة العادية للمجموعة بحضور مساهمين أصيلين يمثلون (24,985,801,666) سهماً أي ما نسبته (94.20%) من رأس مال المجموعة البالغ (26,524,966,910) ريالاً قطرياً هذا ولم يحضر أي مساهمين بالوكالة، كما هو مفصل في بيان الحضور المرفق طياً في هذا المحضر مرفق رقم (1) وبالتالي فإن نصاب الحضور للجمعية العامة العادية مكتملاً وفقاً للقانون.

تم الترحيب بممثل وزارة التجارة والصناعة وممثلي مراقب الحسابات الخارجي كما تم تعيين السيد/ أسامة امون، مقررراً للاجتماع من الجمعية، والسادة / شركة ألفا أوميغا جامعاً للأصوات.

وذلك لمناقشة جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31:

- 1- سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المجموعة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 وعرض الخطة المستقبلية للمجموعة لعام 2024.
- 2- مناقشة تقرير مراقبي الحسابات عن ميزانية الشركة ومركزها المالي للسنة المنتهية في 2023/12/31م.

- 3- مناقشة الميزانية العامة السنوية للمجموعة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 م والمصادقة عليها.
- 4- مناقشة توصية مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح نقدية.
- 5- مناقشة تقرير الحوكمة الخاص بالمجموعة لعام 2023 واعتماده.
- 6- مناقشة تقرير مراجع الحسابات حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016م.
- 7- النظر في إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31م.
- 8- اعتماد سياسة المكافآت وذلك وفقاً للمادة 8 من نظام حوكمة الشركات المدرجة.
- 9- مناقشة قيام المجموعة بعمل حملة تسويقية داخلية وخارجية لتسويق بيع العقارات وذلك لحين الحصول على موافقة الجهات المعنية على عملية البيع، وفي حال الحصول على مستثمر أجنبي وموافقة الجهات المعنية يتم عقد جمعية عامة عادية أخرى لأخذ موافقتها على البيع.
- 10- عرض المناقصة بشأن تعيين مراقب حسابات للمجموعة للسنة المالية 2024 وتحديد أتعابه.

بدأ رئيس الجمعية العامة بعرض بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية وهي كالاتي:

البند الأول:

سماع كلمة مسعادة رئيس مجلس الإدارة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المجموعة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31م وعرض الخطة المستقبلية للمجموعة لعام 2024.

ألقاها السيد/ عمرو شفيق مصطفى عمر عجورة - رئيس اجتماع الجمعية العامة العادية. مرفق رقم (2). فتح باب النقاش أمام المساهمين لإبداء ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم، على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المجموعة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31م وخطة المجموعة المستقبلية لعام 2024م، إلا أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجل أي اعتراض.

وعليه صادقت الجمعية العامة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المجموعة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31م وعلى خطة المجموعة المستقبلية لعام 2024.

البند الثاني:

مناقشة تقرير مراقبي الحسابات عن ميزانية الشركة ومركزها المالي للسنة المنتهية في 2023/12/31م.

ألقى السيد/ طارق سليمان - ممثل مراقب الحسابات السادة/ مازرز Mazars تقرير مراقب الحسابات عن ميزانية الشركة ومركزها المالي للسنة المنتهية في 2023/12/31م. مرفق رقم (3).
فتح باب النقاش أمام المساهمين حول هذا البند حيث لم يسجل أي اعتراض.

وعليه صادقت الجمعية العامة بالإجماع على تقرير مراقب الحسابات عن ميزانية الشركة ومركزها المالي للسنة المنتهية في 2023/12/31م.

البند الثالث:

مناقشة الميزانية العامة السنوية للمجموعة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والمصادقة عليها.

ذكر السيد/ عمرو شفيق مصطفى عمر عجورة، رئيس اجتماع الجمعية العامة بأنه تم نشر الميزانية العامة السنوية للمجموعة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31م على الموقع الإلكتروني للمجموعة وعلى موقع البورصة ونشر ملخصاً عنها في الصحف، وذكر بأن المجموعة قد حققت أرباح صافية قدرها 99.7 مليون ريال قطري مقارنة بـ 86.7 مليون ريال قطري خلال العام الذي يسبقه 2022م، فيما سجّل العائد على سهم المجموعة 0.004 ريال قطري مقابل 0.003 ريال قطري عن عام 2022م، كما حققت المجموعة إيرادات قدرها مليار وتسعمائة وثلاثة عشر مليون ريال قطري مقارنة بإيرادات بلغت مليار وتسعمائة وسبعة وثلاثون مليون ريال قطري عن العام الذي يسبقه.

وبعد المناقشة صادقت الجمعية العامة بالإجماع على الميزانية العامة السنوية للمجموعة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31م.

البند الرابع:

مناقشة توصية مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح نقدية.

ذكر السيد/ عمرو شفيق مصطفى عمر عجورة، رئيس اجتماع الجمعية العامة العادية بأن مجلس الإدارة قد أوصى في اجتماعه المنعقد بتاريخ: 2024/03/21م، بعدم توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين عن العام 2023 وذلك لاستخدامها في سداد الالتزامات المترتبة على المجموعة.

حيث فتح باب النقاش أمام السادة المساهمين ولم يسجل أي اعتراض.
وبعد المناقشة صادقت الجمعية العامة بالإجماع على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن العام 2023.

البند الخامس:

مناقشة تقرير الحوكمة الخاص بالمجموعة لعام 2023 واعتماده.

أشار السيد/ عمرو شفيق مصطفى عمر عجورة، رئيس اجتماع الجمعية العامة العادية إلى أن تقرير الحوكمة لعام 2023 تم نشره على الموقع الإلكتروني للمجموعة.
وقد فتح باب النقاش أمام السادة المساهمين لتوجيه أسئلتهم حول تقرير الحوكمة للمجموعة عن العام 2023، ولم يتم تسجيل أي اعتراض.

وعليه صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على تقرير الحوكمة الخاص بالمجموعة عن العام 2023.

البند السادس:

مناقشة تقرير مراقب الحسابات حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016م.

قرأ السيد / طارق سليمان ممثل مراقب الحسابات السادة / Mazars تقرير مراقب الحسابات حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016م. مرفق رقم (4).

وبعد المناقشة صادقت الجمعية العامة بالإجماع على تقرير مراقب الحسابات حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016م.

البند السابع:

النظر في إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31م.

أشار السيد/ عمرو شفيق مصطفى عمر عجورة، رئيس اجتماع الجمعية العامة العادية الى أنه بناء على اقتراح لجنة الترشيحات والمكافآت فإن مجلس الإدارة أوصى باجتماعه المنعقد بتاريخ 2024/3/21م بعدم توزيع مكافآت على السادة أعضاء مجلس الإدارة، عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2023/12/31، وذلك نظراً لعدم توزيع أرباح على السادة المساهمين إعمالاً لنص المادة 119 من قانون الشركات، وطلب من السادة المساهمين ابداء الرأي حول ابراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31، والموافقة على عدم منحهم مكافآت بسبب عدم توزيع أرباح، إلا أنه لم يسجل أي اعتراض.

وعليه وافقت الجمعية العامة العادية بإجمالي الأصوات المخولة للتصويت على ابراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31، بعد استبعاد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة من التصويت وفقاً للقانون.

البند الثامن:

اعتماد سياسة المكافآت وذلك وفقاً للمادة 8 من نظام حوكمة الشركات المدرجة.

ذكر السيد/ عمرو شفيق مصطفى عمر عجورة، رئيس اجتماع الجمعية العامة العادية الى أنه " تم نشر سياسة المكافآت على الموقع الإلكتروني للمجموعة قبل أسبوع من تاريخه "

وبعد المناقشة اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع سياسة المكافآت.

البند التاسع:

مناقشة قيام المجموعة بعمل حملة تسويقية داخلية وخارجية لتسويق بيع العقارات وذلك لحين الحصول على موافقة الجهات المعنية على عملية البيع، وفي حال الحصول على مستثمر أجنبي وموافقة الجهات المعنية يتم عقد جمعية عامة عادية أخرى لأخذ موافقتها على البيع.

عرض السيد/ عمرو شفيق مصطفى عمر عجورة، رئيس الجمعية العامة على السادة المساهمين بند قيام المجموعة بعمل حملة تسويقية داخلية وخارجية لتسويق بيع العقارات وذلك لحين الحصول على موافقة

الجهات المعنية على عملية البيع، وفي حال الحصول على مستثمر أجنبي وموافقة الجهات المعنية يتم عقد جمعية عامة عادية أخرى لأخذ موافقتها على البيع. إلا أنه لم يتم تسجيل أي اعتراض. وبعد المناقشة وافقت الجمعية العامة بالإجماع على قيام المجموعة بعمل حملة تسويقية داخلية وخارجية لتسويق بيع العقارات وذلك لحين الحصول على موافقة الجهات المعنية على عملية البيع، وفي حال الحصول على مستثمر أجنبي وموافقة الجهات المعنية يتم عقد جمعية عامة عادية أخرى لأخذ موافقتها على البيع.

البند العاشر:

عرض المناقصة بشأن تعيين مراقب حسابات للمجموعة للسنة المالية 2024 وتحديد أتعابه.

بعد خروج السادة ممثلي مراقب حسابات المجموعة Mazars، ذكر السيد/ عمرو شفيق مصطفى عمر عجورة، رئيس الجمعية بأن لجنة التدقيق والمخاطر في المجموعة قامت بمراجعة وفحص عروض أسعار مراقبي الحسابات المسجلين بجدول مراقبي الحسابات الخارجيين لدى الهيئة، وهم كآآتي:

أتعاب	اسم المكتب
720,000	Mazars
720,000	Russell Bedford
410,000	Moore

حيث رفعت اللجنة إلى المجلس توصية باختيار عرض السادة MAZARS لتعيينه مدققاً خارجياً للشركة، عن السنة المالية 2024 بمبلغ (720,000) سبعمائة وعشرون ألف ريال قطري، وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه التوصية وأوصى الجمعية العامة باجتماعه المنعقد بتاريخ 2024/3/21م باختيار السادة MAZARS للقيام بمهام التدقيق الخارجي للمجموعة باعتبار أن له خبرة كبيرة في مجال التدقيق وأنه المدقق الحالي للمجموعة، إلا أنه لم يتم تسجيل أي اعتراض.

وعليه صادقت الجمعية العامة للمجموعة بالإجماع على تعيين السادة مازرز/ MAZARS لتدقيق الحسابات للمجموعة عن السنة المالية 2024 بمبلغ (720,000) ريال قطري.

وفيما يلي مخلص عن القرارات الصادرة عن الاجتماع وهي كآآتي:

1. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المجموعة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31م وعرض الخطة المستقبلية للمجموعة لعام 2024.

2. المصادقة على تقرير مراقب الحسابات عن ميزانية الشركة ومركزها المالي للسنة المنتهية في 2023/12/31.
3. المصادقة على الميزانية العامة السنوية للمجموعة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31.
4. المصادقة على توصية مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح.
5. المصادقة على تقرير الحوكمة الخاص بالمجموعة لعام 2023 واعتماده.
6. المصادقة على تقرير مراقب الحسابات حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016م.
7. الموافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31م وعدم منحهم مكافآت بسبب عدم توزيع أرباح.
8. اعتماد سياسة المكافآت وذلك وفقاً للمادة 8 من نظام حوكمة الشركات المدرجة.
9. الموافقة على قيام المجموعة بعمل حملة تسويقية داخلية وخارجية لتسويق بيع العقارات وذلك لحين الحصول على موافقة الجهات المعنية على عملية البيع، وفي حال الحصول على مستثمر أجنبي وموافقة الجهات المعنية يتم عقد جمعية عامة عادية أخرى لأخذ موافقتها على البيع.
10. الموافقة على تعيين السادة/ MAZARS كمراقب حسابات خارجي للمجموعة للسنة المالية 2024.

ختم رئيس الجمعية الاجتماع في تمام الساعة 5:30 مساءً.



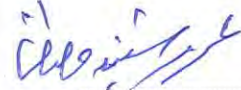
جامع الأصوات
شركة ألفا أوميغا



مراقب الحسابات
مزارز MAZARS



أسامة أمون
مقرر الاجتماع



عمرو شفيق مصطفى عمر عجورة
رئيس الجمعية



مرفق رقم (1)

كشف حضور مساهمين مجموعة إزدان القابضة

اجتماع الجمعية العامة العادية لسنة 2023 المنعقدة بتاريخ 2024/4/21م

رقم المساهم	اسم المساهم	رقم البطاقة	عدد الاسهم اصيل	عدد الاسهم وكيل	المجموع
18025	شركة امتلاك للتجارة والمقاولات والاستثمار العقاري	3	4549998160	0	4549998160
21234	مجموعة ثاني بن عبد الله الاعلامية	2	9615000	0	9615000
21911	وقف الشيخ ثاني عبد الله ثاني جاسم آل ثاني	5	6050660370	0	6050660370
57737	صندوق المعاشات الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات	8	1399404	0	1399404
88989	الصرح للأعمال	1	100000	0	100000
396291	مجموعة التداول للتجارة	4	14373029040	0	14373029040
397351	شركة مراح الدوحة للتجارة والمقاولات	6	100000	0	100000
453647	صندوق المعاشات العسكرية الهيئة العامة للتقاعد	7	899692	0	899692
عدد المساهمين:	8	المجموع	24985801666		

جامع الأصوات

مراقب الحسابات

أمامة أمون

عمرو شفيق مصطفى عمر عجورة

رئيس الجمعية



المرفق رقم (2)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..
الأخوة المساهمين

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لمجموعة إزدان القابضة لعام 2023م، حيث يوضح تقرير البيانات المالية للمجموعة عن تحقيق أرباح صافية قدرها 99.7 مليون ريال قطري مقارنة بـ 86.7 مليون ريال قطري خلال العام الذي يسبقه 2022م، فيما سجّل العائد على سهم المجموعة 0.004 ريال قطري مقابل 0.003 ريال قطري عن عام 2022م، كما حققت المجموعة إيرادات قدرها مليار وتسعمائة وثلاثة عشر مليون ريال قطري مقارنة بإيرادات بلغت مليار وتسعمائة وسبعة وثلاثون مليون ريال قطري عن العام الذي يسبقه.

السادة المساهمون إن مجموعة إزدان القابضة تواصل السير في تحقيق رؤيتها الواضحة وتطبيق استراتيجيتها الناجحة لمواكبة الرؤية الوطنية والاستراتيجية التنموية للدولة في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، من خلال مشاريعها التي أحدثت نقلة نوعية في السوق العقاري في قطر، وأسفرت عن المزيد من الخيارات والمنتجات التي تلبى متطلبات السوق القطرية، والتي تمثلت في افتتاح عدد من المجمعات السكنية الجديدة والتي ساهمت في تلبية الطلب على الوحدات السكنية والتجارية في السوق القطرية.

وفي سبيل ذلك، انتهجت المجموعة فكراً استثمارياً ناجحاً مما منحها فرصة حقيقية للاستفادة مما تشهده الدولة من نمو وازدهار على مختلف الأصعدة، فضلاً عن سيرها بخطوات ثابتة تجاه تطور ونمو مستدامين، وقد ظهر هذا جلياً في العمليات التشغيلية، والتي سوف تسهم بطبيعة الحال في تعظيم أصول المجموعة.

الأخوة المساهمون ونحن نعبر عن تقديرنا للسادة المساهمين على ثقتهم الغالية ونشكر جميع العاملين في المجموعة على جهودهم وإخلاصهم وتفانيهم في العمل خلال العام الماضي، فإننا نؤكد على مواصلتنا العمل وفق استراتيجيتنا الراسخة، وتسخير جهودنا من أجل تعظيم أصولنا، بما يضمن مواصلتنا لدورنا الحيوي في دعم خطط التنمية المستدامة، والمشاركة في مسيرة التطور والنمو لمختلف القطاعات الاستثمارية والإنتاجية في البلاد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

والله ولي التوفيق...

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى حضرات السادة مساهمي مجموعة إزدان القابضة ش.م.ع.ق.
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمجموعة إزدان القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليهم معا بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023 وبيانات الربح أو الخسارة الموحد والدخل الشامل الآخر الموحد والتغيرات في حقوق الملكية الموحد والتدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات، التي تشمل على السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى على النحو المبين في الصفحات من 11 إلى 70.
برأينا، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة في هذا التقرير. إننا مستقنون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي تقوم بها على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة قطر، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات ولقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية وفقاً لحكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية القصوى في أعمال التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم أخذ هذه الأمور في الاعتبار في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأيها، وإننا لا نقدم رأياً منفصلاً عن هذه الأمور.

تقييم العقارات الإستثمارية	
بالإشارة إلى إيضاح 3 (و)، 27،9 و 30 حول البيانات المالية الموحدة	
أمر التدقيق الأساسي	كيفية إعتبار هذا الأمر في أعمال التدقيق
اعترفت المجموعة باستثمارات عقارية بقيمة 45,643,861 ألف ريال قطري (2022 : 45,702,277 ألف ريال قطري) وهي تمثل 98% (2022 : 97%) من إجمالي موجودات المجموعة المقاسة بالقيمة العادلة.	إشتملت إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا الجانب، ما يلي: تقييم مدى حيادية وقدرات خبراء التقييم الخارجي الأثنين المعيّنين بواسطة المجموعة. مطابقة معلومات العقارات الواردة في تقرير التقييم بأخذ عينة من المدخلات على سجلات العقارات ذات الصلة التي تحتفظ بها المجموعة. إشراك مقيمين متخصصين للمساعدة في النقاط التالية: - تقييم مدى توافق أساس التقييم ومدى ملائمة المنهج المستخدم بالإعتماد على مبادئ التقييم المقبولة بشكل عام و - تقييم مدى ملائمة الافتراضات المطبقة على المدخلات الرئيسية مثل التدفقات النقدية السنوية، وأسعار السوق، والتكاليف التشغيلية، ومعدلات نمو القيمة النهائية، العائد النهائي، ومتوسط التكلفة المرجح لرأس المال (معدل الخصم)، والتي تشمل مقارنة هذه المدخلات بالبيانات التي تم الحصول عليها من الخارج وأيضاً تقييماتنا الخاصة بناءً على معرفتنا بالمجموعة ونفس السوق. تقييم مدى كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة بما في ذلك إفصاحات الافتراضات الأساسية والأحكام.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

إلى حضرات السادة مساهمي مجموعة إزدان القابضة ش.م.ع.ق.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

معلومات تفسيرية أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات التفسيرية الأخرى. تشتمل المعلومات التفسيرية الأخرى على المعلومات الواردة في تقرير المجموعة السنوي ("التقرير السنوي") ولكنها لا تشتمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الصادر عنا عليها. لقد قمنا بالحصول على تقرير مجلس الإدارة قبل تاريخ تدقيقنا والذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي ويتوقع أن تقدم لنا باقى البيانات الخاصة بالتقرير من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

لا يشمل رأينا في البيانات المالية الموحدة المعلومات التفسيرية الأخرى ونحن لا نبدي أي تأكيد أو إستنتاج عن صحتها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الإطلاع على المعلومات التفسيرية الأخرى، وللقيام بذلك، سنأخذ في اعتبارنا ما إذا كانت المعلومات التفسيرية الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع ما تم الحصول عليه أثناء التدقيق، أو إذا كان من الواضح أنه قد يكون بها أخطاء جوهرية.

وفي هذه الحالة إذا كان بالإعتماد على المعلومات التفسيرية الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير المدقق، إلى أن هناك أخطاء جوهرية في تلك المعلومات التفسيرية الأخرى، فإنه ينبغي علينا الإقرار عنها. ليس لدينا ما نقوم بالإقرار عنه في هذا الخصوص.

مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرياً خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، كلما كان ذلك ممكناً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية ما لم يخطط مجلس الإدارة إما لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافاً للقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان من الممكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكماً مهنياً ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم بـ:

تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهريّة ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.

الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

إلى حضرات السادة مساهمي مجموعة إزدان القابضة ش.م.ع.ق

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- إبداء نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف و إجراء أعمال التدقيق للمجموعة. وسنظل نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة، متى كان ذلك ممكنا، وتم إتخاذ اللازم لتجنب تأثير هذا التهديد وضمان أمان التطبيق.

ومن الأمور التي تم التواصل فيها مع مجلس الإدارة، تحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، أمور التدقيق الأساسية. نحن نشير إلى هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يحول قانون أو لائحة دون الكشف العلني عنها، في حالات نادرة جدا، لا يتم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا نظرا للأثار السلبية التي قد تتجم عن القيام بذلك والتي قد يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على المصلحة العامة في حالة ذكرها في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، الذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقاً بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 ("قانون الشركات التجارية القطري المعدل")، فإننا نفيد بما يلي:

- تحتفظ المجموعة بسجلات محاسبية منتظمة، وتتوافق مع البيانات المالية الموحدة.
- تم إجراء جرد للمخزون وفقاً للمبادئ المعمول بها.
- لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي طلبناها لغرض تدقيقنا.
- لسنا على علم بأي انتهاكات لقانون الشركات التجارية القطري المعدل أو النظام الأساسي قد حدثت خلال السنة والتي قد يكون لها تأثير جوهرية على المركز المالي الموحد للمجموعة أو على أدائها المالي كما في وعن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ؛ و
- لقد أطلعنا على تقرير مجلس الإدارة لكي يتم تضمينه في التقرير السنوي، والمعلومات المالية الواردة فيه تتماشى مع دفاتر وسجلات المجموعة.

لمؤسسة

أحمد توفيق نسيم

سجل مراقبي الحسابات رقم (66)

سجل هيئة قطر للأسواق المالية 1201911

mazars

Consultants, Auditors and Partners

P.O. BOX: 5583, DOHA - QATAR

مزارز

للاستشارات والتدقيق وشركاه

ص.ب: 5583، الدوحة - قطر

الدوحة، دولة قطر في: 21 مارس 2024

وفقاً للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات المساهمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") كلفنا مجلس إدارة مجموعة ازدان القابضة ش.م.ع.ق ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") للقيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية ("الرقابة الداخلية على التقارير المالية") كما في 31 ديسمبر 2023 ("البيان").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية التصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه. يتضمن البيان الموقع من رئيس مجلس الإدارة للمجموعة والذي تمت مشاركة مزارز بتاريخ 21 مارس 2024 والذي من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية؛ وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات الإيرادات، الذمم المستحقة القبض وإيصالات الاستلام، المشتريات، الخزينة، المخزون، الاستثمارات، الإستثمارات العقارية، الموارد البشرية والرواتب وممتلكات ومعدات، دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية، الرقابة على مستوى المنشأة، تقنية المعلومات الرقابة العامة، وضوابط الإفصاح. تصميم وتنفيذ وفحص الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛ تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعية لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة؛
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة، وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريداوي والمعروف بـ COSO ("لجنة المنظمات الراعية" أو إطار عمل لجنة المنظمات الراعية")،

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ واختبار والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقييمات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وإن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص بيان إطار عمل الرقابة الداخلية الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل معقول استناداً إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، والذي يتطلب التخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تتمة)

(تتمة)

مسؤولياتنا (تتمة)

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (التي يتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر 2023 استناداً إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

إجراء استفسارات من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.
فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة،
تقييم كفاية التالي:

مستندات الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
مستندات الرقابة على مستوى المنشأة والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.

فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معايينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات، على أساس العينة، عند الضرورة؛

تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
تقييم أهمية أي فجوات إضافية تكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
فحص خطط الإدارة لاختبار الفاعلية التشغيلية لتقييم مدى معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداهم وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛

فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا أجري اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الرئيسية بواسطة الإدارة وفقاً لخطة الاختبار التي وضعتها الإدارة؛ و
إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي أجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

وكجزء من مهمتنا، لم نقوم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من البيان ولا من السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

كذلك أجرينا استفسارات من مدققي حسابات مكونات المجموعة الجوهرية المعنيين وراجعنا أعمالهم إلى الحد الضروري لتكوين نتيجة عنه. سنكون المسؤولون الوحيدون عن النتيجة التي نتوصل إليها.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تتمة)**(تتمة)****معلومات اخرى**

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للمجموعة. لم نحصل علي المعلومات الاخرى حتي يتم تضمينها في التقرير السنوي الذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية للمجموعة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة.

قد لا يكون التقييم التاريخي لصياغة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه مناسبًا لفترات مستقبلية إذا حدث تغييرًا في الظروف أو تراجعًا في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف الرقابة المحددة فيها والتي يجري استنادًا إليها قياس أو تقييم تصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية. وضعت المجموعة اهداف الرقابة داخليًا استنادًا إلى المعايير الواردة في إطار عمل اللجنة.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المبينة في هذا التقرير ورهنا بها. نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها. بناء على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي أجريناها، نرى أن بيان مجلس الإدارة يعرض بصورة عادلة أن الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية صُممت وطُبقت بصورة صحيحة وتعمل بشكل فعال وفقًا لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية كما في ٣١ ديسمبر 2023.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول، أو النتائج التي توصلنا إليها.

تقرير التأكيد المستقل المعقول (تتمة)

(تتمة)

القيود على استخدام التقرير (تتمة)

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

محمد نسيب

أحمد توفيق نسيب

سجل مراقبي الحسابات رقم (66)

من هيئة الاسواق المالية: مدقق خارجي.

رخصة رقم 1201911

mazars

Consultants, Auditors and Partners

P.O. BOX: 5583, DOHA - QATAR

مزارز

للإستشارات والتدقيق وشركاه

ص.ب: ٥٥٨٣، الدوحة - قطر بترخيص من

21 مارس 2024

الدوحة

دولة قطر

مرفق: بيان الشركة حول ضوابط الرقابة الداخلية علي التقارير المالية.

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة عامة

إن مجلس إدارة مجموعة إزدان القابضة (ش.م.ع.ق) وشركاتها التابعة والتي يشار لها بـ ("المجموعة") مسؤولة عن إنشاء ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) والحفاظ عليها حسب ما هو مطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. وقد تم تصميم إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية لتوفر ضمانات معقولة بشأن كفاءة التقارير المالية وعملية إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض تقديم التقارير لجهات خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتشمل الرقابة الداخلية على التقارير المالية ضوابط وإجراءات الإفصاح المصممة للحيلولة دون إصدار بيانات غير دقيقة.

مخاطر إعداد التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في إما أن البيانات المالية لا تقدم عرضاً حقيقياً وعادلاً بسبب الخطأ غير مقصودة، أو المتعمدة (الاحتيال)، أو بسبب عدم نشر البيانات المالية في الوقت المناسب. ينشأ عدم وجود عرض عادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من كشوف أو إفصاحات القوائم المالية على أخطاء -أو عن الطريق السهو- قد تكون جوهرية. تعتبر الأخطاء غير صحيحة إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على تلك البيانات المالية المعروضة.

للحد من هذه المخاطر في إعداد التقارير المالية، قامت المجموعة بدراسة المخاطر الرئيسية التي تؤثر على التقارير المالية وأنشأت الضوابط الداخلية المعمول بها للحد من هذه المخاطر بهدف تقديم ضمان معقول وليس مطلق ضد الأخطاء الجوهرية، وقد أجرت تقييماً لتصميم و تطبيق واختبار لفعالية الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية بناءً على الإطار والمعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (2013)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة-Trend ("Trend way COSO")

حيث أوصت COSO بوضع أهداف محددة لتصميم وكذلك فعالية تقييم التشغيل للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. نتيجة لذلك، عند إنشاء الضوابط الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية ICOFR، اعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية:

- الوجود / الحدوث - توجد أصول والمطلوبات وقد حدثت معاملات.
- الاكتمال - تم تسجيل جميع المعاملات وتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة.
- التقييم / القياس - تم تسجيل الأصول والخصوم والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق والالتزامات والملكية - تم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل ملائم كأصول وخصوم.
- العرض والإفصاح - تصنيف التقارير المالية والإفصاح عنها وتقديمها في الوقت المناسب.

ومع ذلك ، فإن أي نظام رقابة داخلي ، بما في ذلك ICOFR ، بغض النظر عن مدى جودة تصميمه ، يمكن أن يوفر فقط تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً ، بأن أهداف نظام الرقابة هذا قد تم تحقيقها. وعلى هذا النحو ، فإن ضوابط وإجراءات أو الأنظمة الخاصة بـ ICOFR قد لا تمنع جميع الأخطاء والاحتيال. علاوة على ذلك ، يجب أن يعكس تصميم نظام التحكم حقيقة وجود قيود على الموارد ، ويجب مراعاة فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليدها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

الوظائف التي ينطوي عليها نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام ICOFR من قبل جميع وظائف الأعمال والدعم مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تشكل أساس البيانات المالية الموحدة. ونتيجة لذلك ، فإن تشغيل ICOFR يشمل موظفين يعملون في وظائف مختلفة عبر المنظمة.

ضوابط لتقليل مخاطر التحريف الجوهرية في التقارير المالية

يتكون نظام ICOFR من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل التالي:

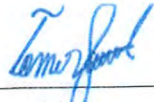
- الضوابط المستمرة أو الدائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن سياسات وإجراءات مكتوبة أو فصل المهام.
- الضوابط التي تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية.
- الضوابط الوقائية (Preventive) أو الكشفية (Detective) بطبيعتها.
- الضوابط التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة. تشمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة الضوابط على المستوى الأعلى للمجموعة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النظام ، في حين أن الضوابط التي لها تأثير مباشر يمكن أن تكون ، على سبيل المثال ، التسوية التي تدعم بشكل مباشر بند الميزانية العمومية ؛ و
- ميزة الضوابط المؤتمتة (الآلية) و / أو اليدوية. الضوابط المؤتمتة هي وظائف تحكم مدمجة في عمليات النظام مثل ضوابط الفصل في الوظائف وكذلك فحص التواصل (Interface) بين الأنظمة والتأكد من اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل تفويض أو الموافقة على المعاملات.

قياس فاعلية تصميم وتنفيذ بيئة الرقابة الداخلية وفعاليتها التشغيلية

قامت المجموعة للسنة المالية 2023 بإجراء تقييم رسمي لتصميم وتنفيذ بيئة الرقابة لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ومدى الفعالية التشغيلية لنظام ICOFR مع مراعات:

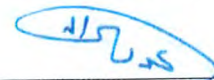
- مخاطر وجود خطأ جوهري في بنود البيانات المالية الموحدة ، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية النسبية وقابلية تعرض بنود البيانات المالية للأخطاء الجوهرية ؛ و
 - حساسية الضوابط المحددة للفشل ، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى القرار المطلوب.
- تحدد هذه العوامل ، بشكل إجمالي ، طبيعة ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل أن تكون قادرة على تقييم ما إذا كان تصميم الضوابط الداخلية ، تنفيذها واختبار مدى فعالية نظام ال ICOFR. يتم الأخذ بالأدلة من الإجراءات المدمجة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم ICOFR. تشكل المعلومات من مصادر أخرى أيضاً مكوناً مهماً من عناصر التقييم حيث أن مثل هذه الأدلة قد تجلب انتباه الإدارة إلى قضايا رقابة إضافية أو قد تدعم النتائج.

اشتمل التقييم على تقدير تصميم وتنفيذ واختبار الفعالية التشغيلية للضوابط ضمن عمليات مختلفة بما في ذلك الإيرادات ، والمبالغ المستحقة القبض والإيصالات ، والمشتريات ، والخزائن ، والمخزون ، والاستثمارات ، والتطوير العقاري ، والموارد البشرية وكشوف المرتبات ، والممتلكات و المعدات ، دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية ، الضوابط العليا للشركة (Entity Level Controls) ، الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ، ضوابط الإفصاح. وشمل التقييم أيضاً تقييم التصميم والتنفيذ والاختبار للفعالية التشغيلية لضوابط العليا للشركة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الإفصاح. نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ واختبار الفعالية التشغيلية ل ICOFR ، خلصت الإدارة إلى باستثناء نقاط الضعف المذكورة في الملحق ، انه قد تم تصميم ICOFR وتنفيذه وتشغيله بشكل مناسب كما في 31 ديسمبر 2023.



تامر فؤاد

الرئيس المالي للمجموعة



الشيخ / ثاني بن عبدالله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة





ملحق

التقرير للضوابط الداخلية على التقارير المالية

مجموعة إزدان القابضة للسنة المالية 2023

21 مارس 2024

الملاحظات والثغرات في الضوابط الداخلية

Ezdan Holding Group

مجموعة إزدان القابضة
شركة مساهمة عامة قطرية | رأس المال (٢٦.٥ مليار ر.ق.) | سجل تجاري: ١٥٤٦٦ | المركز الرئيسي: الخليج الغربي | أبراج إزدان | برج رقم ٤ | ص.ب. ٣٠٥٠٣، الدوحة، قطر | هاتف: +٩٧٤ ٤٤٣٣ ٢٣٣٣ | فاكس: +٩٧٤ ٤٤٧٩ ٦٥٧٠
Qatari Public Shareholding Company | Capital (QAR 26.5 bn) | C.R.(15466) | Head Office: West Bay | Ezdan Towers | Tower No. 4 | P.O.Box: 30503, Doha, Qatar | Tel: +974 4433 2333 | Fax: +974 4479 6570

www.ezdanholding.qa



الفهرس

1. المقدمة 3
2. الملاحظات 3

1. المقدمة

يمثل الملحق التحسينات التي تم تحديدها بناءً على تقييم الإدارة لفعالية التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للضوابط الداخلية على التقارير المالية.

2. الملاحظات

رد الإدارة	التوصية	التأثير	الملاحظة
بناءً على التوصية ، سنبدأ في تطبيق هذه الممارسة اعتباراً من عام 2024.	يوصى بإجراء عملية مراجعة دورية لوصول المستخدم المميز لضمان تطبيق أفضل ممارسات الأمان. تطوير وتوثيق سياسة شاملة تحدد المبادئ التوجيهية وإجراءات مراجعات منتظمة على امتياز اتصال المستخدم، وسيساهم ذلك في زيادة التدابير الأمنية العامة والامتثال.	- احتمالية عدم الامتثال والتهديدات لسلامة البيانات. - اختراق البيانات. - الهجمات السيبرانية، والتي قد تؤدي إلى فقدان البيانات الشخصية.	- عدم وجود مراجعة على دخول حساب المستخدم المميز - لاحظنا عدم وجود أساس لممارسات المراجعة الدورية على دخول حساب المستخدم المميز. لاحظنا غياب السياسة المكتوبة التي تحدد الإجراءات اللازمة للمراجعة المنتظمة على دخول حساب المستخدم المميز.



تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في مجموعة ازدان القابضة (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

مقدمة

وفقاً للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات المساهمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") كلفنا مجلس إدارة مجموعة ازدان القابضة (ش.م.ع.ق.) ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم مجلس إدارة "الشركة" ما إذا كان لدي "الشركة" عملية في مكانها بما يتوافق مع القوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة الصادرة من الهيئة القطرية لسوق المال والالتزام بالنظام كما في 31 ديسمبر 2023.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة "الشركة" مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي الحد الأدنى من متطلبات المادة 4 من النظام. قدم مجلس الإدارة تقريره حول الالتزام بالقوانين والتشريعات والتشريعات ذات الصلة الصادرة من الهيئة القطرية لسوق المال والالتزام بالنظام ("البيان")، الذي تمت مشاركته مع مزارز في 12 مارس 2024، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وإن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح ذات الصلة بنشاطاتها.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعدته "الشركة" وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استناداً إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم 3000 (المراجع)، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على مستوى ذو معني من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للنظام، كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم 1، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، الذي يتضمن الاستقلالية، الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لامتنال الشركة للمدونة وظروف المشاركة الأخرى، ونظرنا في المجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها أخطاء جوهرية.

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في مجموعة ازدان القابضة (ش.م.ع.ق.) (تابع)

مسؤولياتنا (تابع)

وفي سبيل التواصل إلي فهم لالتزام "الشركة" بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية والتزام "الشركة" بالنظام،

وظروف المهمة الأخرى ، لقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان من أجل تصميم إجراءات تأكيد مناسبة للظروف.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة عملية "الشركة" بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية والتزام "الشركة" بالنظام، وتقييم مدى ملاءمة الطرق والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

مراجعة التقييم الذي أجره مجلس الإدارة للتحقق من التزام "الشركة" بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية بما يشمل بالنظام؛

مراجعة الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام بالنظام؛ و

القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام "الشركة" بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات وغيرها).

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي لـ "الشركة" وتقرير حوكمة الشركات السنوي اللذان من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود المتأصلة في بعض المعايير النوعية في تطبيق قوانين هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام ، فإن العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد متطلبات الحوكمة والقانونية تعتمد على الموظفين الذين يطبقون الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال، وفي بعض الحالات أن يحتفظ بسجل تدقيق.

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في مجموعة ازدان القابضة (ش.م.ع.ق.) (تابع)

المعايير

تعتمد معايير هذه المهمة على تقييم العملية الخاصة بالالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية و النظام.

النتيجة

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المبينة في هذا التقرير ورهنا بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن مجلس الإدارة لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، التزام "الشركة" بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية والنظام كما في ٣١ ديسمبر 2023.

أمر آخر

نلف الإنبابة إلي جزء "الغرامات" من بيان حوكمة الشركة، الذي يصف حالة الاستئناف المقدم من الشركة فيما يتعلق بإصدار مخالفة هيئة قطر للأسواق المالية رقم 7 لسنة 2019 والتي فرضت عقوبة على الشركة بسبب انتهاك محتمل لقرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم 1 لسنة 2016. لم يتم تعديل رأينا في هذا الصدد.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في "الشركة" وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في "الشركة" وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. إلى أقصى حد يسمح به القانون، ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في "الشركة" وهيئة قطر للأسواق المالية، لتقرير التأكيد المستقل المحدود هذا، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في "الشركة" ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية لـ "الشركة") أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

المهندس

أحمد توفيق نسيم

سجل مراقبي الحسابات رقم (66)

بترخيص من هيئة الاسواق المالية: مدقق خارجي.

رخصة رقم 1201911

mazars

Consultants, Auditors and Partners

P.O. BOX: 5583, DOHA - QATAR

مزارز

للإستشارات والتدقيق وشركاه
ص.ب: ٥٥٨٣، الدوحة - قطر

21 مارس 2024

الدوحة، دولة قطر

مرفق: بيان إدارة "الشركة" عن الالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية بما يشمل النظام.

التاريخ: 2024/03/12م

السادة/ مكتب التدقيق الخارجي "مزارز" المحترمين،،،

ص.ب: 4473

دولة قطر

تحية طيبة وبعد،،،

أجرت مجموعة إزدان القابضة (ش.م.ق.ع.) "إزدان" تقييماً لامتثالها بالنظام الأساسي وأحكام القانون والتشريعات ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة)، بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) والذي تم نشره في 15 مايو 2017، وتوصلت الإدارة إلى أنها تمتثل للنظام الأساسي، وأحكام القانون والتشريعات ذات الصلة لدى الهيئة، بما في ذلك أحكام النظام كما في 31 ديسمبر 2023

وفيما يلي ملخص لتقييم امتثال إزدان الذي أجري من قبل الإدارة:

ملخص تقييم امتثال إزدان بنظامها الأساسي، وأحكام النظام والتشريعات ذات الصلة لدى هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك أحكام النظام والذي أعدته الإدارة

أ. تقييم الامتثال بالنظام الأساسي وأحكام النظام والتشريعات ذات الصلة لهيئة قطر للأسواق المالية

فيما يلي توضيح عن العملية/العمليات المعمول بها للتأكد من الامتثال بالنظام الأساسي، وأحكام القانون والتشريعات ذات الصلة لهيئة قطر للأسواق المالية:

أولاً: امتثال المجموعة للنظام الأساسي:

المجموعة ملتزمة بكافة أحكام النظام الأساسي المعدل لمجموعة إزدان القابضة الموثق.

ثانياً: امتثال المجموعة لمتطلبات نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية:

- قام مجلس الإدارة بمراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة في المجموعة لتطبيق أفضل مبادئ الحوكمة من أجل الارتقاء بالمعايير والسياسات والأنظمة المتبعة في داخل المجموعة من خلال ما يلي:
- مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة ومدى التزام المجموعة بنظام الحوكمة ومبادئه.
 - فهم متطلبات نظام الحوكمة وتحديد مجالات التحسين المطلوبة للامتثال الكامل بنظام الحوكمة.
 - قامت الإدارة بعملية التقييم والتي نتج عنها أن الضوابط الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية COFR اُعدت تم تصميمها وتشغيلها بشكل مناسب من جميع النواحي الجوهرية وعدم وجود نقاط ضعف جوهرية قد تؤثر على المركز المالي للمجموعة.

حالة عدم الامتثال:

- لا يوجد

ثالثاً: امتثال المجموعة للتشريعات ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية:

تلتزم المجموعة بكافة التشريعات ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، وغيرها من الجهات الرسمية والتي نذكر منها على سبيل المثال التالي:

1. نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة

الهيئة رقم (5) لسنة 2016

2. قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (8) لسنة 2012 المعدل بالمرسوم رقم 22 لسنة 2018.
3. لائحة هيئة قطر للأسواق المالية الصادرة بقرار مجلس الإدارة رقم 1 لسنة 2008
4. نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر بالقرار رقم (4) لسنة 2020
5. تملك أسهم الشركات المدرجة في بورصة قطر الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (1) لسنة 2016

بالإضافة الى الالتزام بكافة التعاميم والقرارات التي تصدر عن الجهات الرقابية وأهمها قرار تجزئة السهم وتعديل النظام الأساسي لتنفيذ القرار المذكور.

ب. تقييم الامتثال لنظام الحوكمة

#	المادة في النظام	الامتثال	عدم الامتثال	لا ينطبق	تفاصيل عدم الامتثال
1	مادة (2)	✓			
2	مادة (3)	✓			
3	مادة (4)	✓			
4	مادة (5)	✓			
5	مادة (6)	✓			
6	مادة (7)	✓			
7	مادة (8)	✓			
8	مادة (9)	✓			
9	مادة (10)	✓			
10	مادة (11)	✓			
11	مادة (12)	✓			
12	مادة (13)	✓			
13	مادة (14)	✓			
14	مادة (15)	✓			
15	مادة (16)	✓			
16	مادة (17)	✓			
17	مادة (18)	✓			

			✓	مادة (19)	18
			✓	مادة (20)	19
			✓	مادة (21)	20
			✓	مادة (22)	21
			✓	مادة (23)	22
			✓	مادة (24)	23
			✓	مادة (25)	24
			✓	مادة (26)	25
			✓	مادة (27)	26
			✓	مادة (28)	27
			✓	مادة (29)	28
			✓	مادة (30)	29
			✓	مادة (31)	30
			✓	مادة (32)	31
			✓	مادة (33)	32
			✓	مادة (34)	33
			✓	مادة (35)	34
			✓	مادة (36)	35
			✓	مادة (37)	36
			✓	مادة (38)	37
			✓	مادة (39)	38

ثاني بن عبد الله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

عبدالله

